الباب السادس

الهوية الوطنية

مكونات الهوية الوطنية

أين تكمن حدود الهوية هل أرض الوطن كافية وحدها لتشكيل بدن الهوية؟ ماذا نعتبر الهويات المحلية الدينية واللغوية ثم أيضاً الهويات المعتقدية والحزبية ذات الأبعاد ما فوق الوطنية مثل الحركات الأممية والدينية والقومية التي تتجاوز حدود الأوطان وقوانين الدول وتخلق نوعاً من التضامن والتوحد بين الأفراد يدفع أحياناً إلى اندلاع الحروب بين الشعب الواحد وحتى تقسيم الأوطان على أساس ديني أو لغوي أو ربما حزبي!

لكل جماعة انسانية بدنها المشترك الذي يشكل الوعاء المادي الذي يستوعب هويتها الجماعية وهوية الجماعة الدينية أو الحزبية أو الثقافية أو الرياضية تكمن في مؤسساتها وشبكاتها الترابطية الدينية أو الحزبية وهوية الجماعة المهنية تكمن في مؤسساتها وتقاليدها ومصالحها المهنية وعلى هذا المنوال يمكن الحديث عن كل الجماعات

التي ينتمي أفرادها إلى بدن ديني أو حزبي أو مهني أو رياضي الخ.

أرض الوطن هي بدن الهوية

إذا كان هناك لكل هوية بدن يشكلها ويستوعبها ويعبر عنها، فبدن الهوية الوطنية هي أرض الوطن مثل بدن الانسان يتكون من خلايا كذلك خلايا الوطن هي أفراد الشعب الذين يتجددون أجيالاً بعد أجيال مثل الهوية الفردية واحدة ومستمرة مهما تجددت خلايا البدن وتنوعت المكونات واختلفت الشخصيات الداخلية وتناقضت ميولها وأفكارها، فالهوية الوطنية كذلك واحدة ومستمرة مهما تجددت الأجيال وتنوعت المكونات واختلفت الهويات الداخلية وأية هوية وطنية هي حصيلة جمع نوعين من الهويات الداخلية، أولها الهويات الفردية، وثانيها الهويات المحلية ومن الخطأ التنكر لجميع أنواع الهوية، ولكن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن الهوية الوطنية هي أقوى أنواع الهويات الجماعية وجميع الهويات الثانوية والمحلية تحتوي عادة على عوامل من أهمها العامل العاطفي والثقافي والاعتقادي، بينما الهوية الوطنية تجمع كل العوامل المادية والمعنوية.

الوطن والوطنية المواطنة:

في لسان العرب لابن منظور: الوَطنُ المَنْزِلُ تقيم به، وهو مَوْطِنُ

الإنسان ومحله وواطنهُ على الأمرأضمر فعله معه، فإن أراد معنى وافقه قال: واطأه تقول: واطنْتُ فلاناً على هذا الأمر إذا جعلتما في أنفسكما أن تفعلاه، وتَوْطِينُ النفس على الشيء كالتمهيد وعند ابن سيده: وَطَّنَ نفسَهُ على الشيء وله فتَوَطَّنَتْ: حملها عليه فتحَمَّلتْ وذلَّتْ له وفي القاموس المحيط للفيروزآبادي: واطنه على الأمر: وافقه .

المواطنة إذن مشتقة في الأصل من كلمة وطن، ومأخوذة مباشرة من الفعل واطنَ، على وزن فاعَلَ بفتح العين ويعني المشاركة في الفعل من طرفين والمواطن هو الشخص الذي يشارك غيره النزول في وطن وهذا يستلزم أن يكون الموصوف بوصف المواطن يضمر ويؤمن في داخله بحق مشاركة الآخر له العيش في الوطن المشترك بينهما وهذا الإيمان هو ركن من أركان الحكم على الشخص بذلك الوصف، من دونه يفقد صلاحيته للتسمي باسم المواطن، وتسقط عنه استحقاقاته، ولم يعد من الصواب تسميته بذلك إلا إذا كانت التسميات تطلق جزافاً بلا ضابط يُرجع إليه والوطن إذن هو قطعة الأرض المحددة، التي يعيش عليها مجموعة متوافقة من البشر والوطنية شعور يقوم على الحب والانتماء للوطن وما عليه من بشر وعمران مع الاستعداد للتضحية من أجله وأما المواطنة فهي علاقة اجتماعية على أساسها يتشارك مجموعة من البشر العيش في وطن معين على مبدأ المساواة أداءً للواجبات وتمتعاً بالحقوق

والشيعة قوم يعيشون في وطن دون التزام بالمواطنة والوطنية عندهم ليست سوى حنين غريزي مبهم للمكان المألوف، وهو شعور موجود بين الحيوانات أيضاً، بل إن بعضها يتفوق عليهم في هذا الشعور من ناحية الدفاع عن مكانه الذي يؤويه، وصاحبه الذي يحسن إليه بينما يشهد تاريخ الشيعة أنهم عون للمحتل على غزو بلادهم التي يشاركهم العيش فيها غيرهم، ويبدأون بأذى من يحسن إليهم ولا غرابة فيما أقول؛ فالله تعالى وصف كثيراً من الخلق بأنهم أدنى مستوى من الحيوان فقال: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ) وقد عبر الشيعة عن موقفهم تجاه الوطن بقولهم في بداية احتلال العراق لكم الوطنية ولنا الوطن فهم يريدون وطناً بحقوق كاملة وواجبات معطلة وطناً لا حق فيه لأحد سواهم أي وطناً بلا وطنية ولا مواطنة وما يتشدقون به من وطنية فليس سوى وسيلة وستار لأكل الآخر .

أسس الهوية العراقية

من المعلوم أن جميع أوطان الأرض قامت بفضل عاملين متكاملين : أولهما، توفر الواقع الجغرافي ـ التاريخي، وثانيهما، توفر الارادة الثقافية ـ السياسية :

1- الواقع الجغرافي - التاريخي: حيث أن غالبية الأوطان تكونت لوجود حدود جغرافية وبيئية طبيعية تعزلها وتميزها عن باقي الأوطان المحيطة فبلد مثل فرنسا هو شبه جزيرة معزولة عن باقي الأوطان بالبحار والسلاسل الجبلية والأنهار كذلك مصر حيث تتركز الحياة حول النيل وتفصلها الصحارى والبحار عن باقي الأوطان كذللك تركيا وايران والصين والغالبية الساحقة من بلدان العالم طبعاً هذه الوحدة الجغرافية لا تمنع من وجود مناطق بيئية محلية متمايزة داخل الوطن الواحد فمثلاً أبناء الوطن الذين يعيشون على البحر يختلفون عن اخوتهم الذين يعيشون في الجبال نفس الحال بالنسبة للعراق إذ يمكن اعتباره اشبه بواحة مسقية بالنهرين الخالدين معزولة عن باقي الأوطان بالبوادي والسلاسل الجبلية لهذا فبلاد النهرين اسم واقعي يعبر عن الشرط المادي الجغرافي البيئي الذي اجتمع بفضله الناس منذ فجر التاريخ وتعايشوا وبنوا دولتهم وثقافتهم وروحهم المشتركة خلال آلاف الاعوام.

2- الإرادة الثقافية - السياسية: لا يكفي للمرء أن يرث أموال من أهله لكي يكون غنياً، بل عليه أيضاً أن يمتلك الوعي الكافي للاستفادة منها. إذن إرادة الشعب ووعي نخبه المؤثرة تلعب دوراً حاسماً في الاستفادة من الشرط الواقعي لوجود الامة. ان المشروع الناجح هو الذي يجتمع فيه الواقع مع الارادة التي تستفيد من هذا الواقع إذن مشكلة العراق منذ

تكوين الدولة الحديثة حتى الآن تتمثل فى الجهل الثقافي ـ السياسي للنخب العراقية بواقع الهوية الوطنية الموروث وعدم الاستفادة منه فجميع الأحزاب ظلت منذ أكثر من قرن وحتى السنوات الأخيرة مشغولة بمشاريع خارجية قومية وطائفية وأممية منافية تماماً للوحدة الوطنية بل يمكن تشبيه الحالة العراقية بالنقيض التام للحالة الاسرائيلية فاسرائيل لم تتأسس بالاعتماد على واقع وطني موروث، بل تأسست من العدم وبالاعتماد فقط على أسطورة توراتية وإرادة سياسية عنصرية مدعومة دولياً لكن تبقى هذه حالة استثنائية لا يمكنها أن تدوم.

خطورة الهوية الوطنية

أن الهوية الوطنية في مجتمع خليط بين الشيعة وغيرهم ليست سوى مظلة يمارس تحتها الشيعة قضم الآخر وتدميره وإنهاءه لهذا كان الدمار مصير كل من عمل على أساس الوطنية في أي بلد فيه شيعة بنسبة مؤثرة إلا من احتمى بهويته الخاصة فقد سلم ونجا ولنا عبرة في تجربة الكرد في العراق إذ لم ينج من الشيعة غيرهم؛ لأنهم تبنوا قضية خاصة بهوية خاصة وفي المقابل كان الخسران والبوار نصيب السنة العرب؛ لأنهم نظروا إلى الوطنية نظرة تجريدية ولم يخضعوها للواقع، فكان مثلهم كمثل من حرص على نثر بذوره الصالحة في أرض سبخة، فكان

الندم نصيبه أوان الحصاد بينما عمل آخرون على اقتطاع مساحة من تلك الأرض وقاموا باستصلاحها وزراعتها فجنوا منها أطيب الثمار.

موقف الملل والنحل العراقية من مشروع الهوية الوطنية

موقف القوى القومية من الهوية الوطنية

تتسم التنظيمات والقوى السياسية القائمة في العراق بالتنوع الشديد في قاعدة التعبئة التنظميه والرؤية الفكرية والمناهج السياسية وتحليل مختلف مواقف الحركات القومية غير العربيه في العراق يشير إلى أن برامجها في الإطار العام ما زالت دون المستوى الذي يفترضه منطق الهوية الوطنية، إلاّ أن التباين يختلف من حزب لأخر، وهو تباين يرتبط أساساً بعاملين هما:

1- النابض الداخلي أو الذاتي لوجودها القومي في العراق.

2- مستوى اندماجها الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي.

فالنابض الذاتي للوجود القومي الآشوري مرتبط من حيث أبعاده القومية والعملية بالعراق أو بوادي الرافدين، أي بالوحدة العراقية السورية وامتدادها الجغرافي لأرض النهرين، بالمعنى التاريخي والثقافي ، وهى رؤية تتعمق سياسياً من خلال إدراك معنى وقيمه البعد الثقافي

الحضاري في الفكرة القومية،وهو الأمر الذي يزيد من تحسن البعد المصيري المشترك مع العرب بوصفهم القومية الأقرب من حيث العرق والتاريخ والثقافة أما بالنسبة للتركمان فالنابض الذاتي يسير ضمن مسار الرؤية الوطنية العراقية، وبالتالي فالبعد القومي يسير صوب الرؤية الثقافية،وهو السبب الذي يجعلهم أقرب من الناحية العملية إلى الآشوريين وبالتالي إلى العرب ويعود ذلك لانتهاج الحكومة العراقية سياسة التعريب التي تقوم على أساس الاندماج الاجتماعي والسكاني التزاوج الهجرة المتبادلة في مناطق العراق المختلفة في حين يختلف الأمر بالنسبة للأكراد فنابض وجودهم القومي يتوقف على البعد الكردستاني فقد سعت الأحزاب الكردية للهيمنه على الولاء السياسي لأغلبية الأكراد ضمن الجغرافية السكانية لهم، فكلا الحزبين يعتمد تنظيمياً وسياسياً على تعبئة جماعات مصالح كردية بالأساس، وتتبنى سياسات اقتصاديه ورؤى أيديولوجيه متقاربة وأهم الركائز المتفق عليها تحقيق استقلال للمنطقة الكردية عن بغداد وهذا ما حدث فعلياً في التسعينات من القرن المنصرم، لكن بعد الاحتلال ارتفع سقف مطالبهم حيث أصبحوا يطالبون بإقليم مستقل بذاته بيد أن هذا المطلب قد لقي إقبال من بعض القوى السياسية العلمانية والدينية إلاّ أنه أمراً مرفوضاً بالنسبة للقوميات العربية والأقليات القومية كالتركمان .

وهذا التباين بين الأحزاب القومية الأساسيه غير العربيه في العراق ينبع من مد مستوى الاندفاع الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لكل منها في البنية التاريخية والوطنية للعراق المعاصر، وهى ظاهرة تاريخية في جوهرها وسياسية في حالتها المعاصرة وقومية من حيث إدراكها فالآشوريين والتركمان هم أحد أجزاء تاريخ العراق إذ يرتبط تاريخهم به إرتباطاً وثيقاً ومن هذا المنطلق يكمن القول أن مشاكل القومية التركمانية والآشوريه في العراق هي مشاكل ثقافية وسياسية، أما المشكلة الكردية.

هي مشكله قوميه ولكن هذا لا يعنى بالضروره أن الآشوريون والتركمان لا يمثلان تهديداً للهويه الوطنية، الأمر الذي يدفعنا إلي التساؤل كيف يمكن معالجة هذه القضية للحفاظ على الهوية الوطنية ؟؟

وللإجابه عن هذا التساؤل لابد من تحديد الأعراض التي تعانى منها تلك القوميات التركمانية والآشورية :-

1- ضعف الدولة العراقية في تحقيق الأمن اللازم لتحقيق الإستقرار ومحاسبه المقصرين ومما يترتب على ذلك من حالة فوضى وتأثيرات إجتماعيه ونفسيه .

2- تهميش دور القوميات من الحياة السياسية، وهذا كان واضحاً عندما تم تطبيق نظام المحاصصة الطائفية والاعتماد على الأحزاب الكبرى، مما يترتب على ذلك الخوف من عودة وترسيخ سياسة الحزب القائد.

3- حالة الحرمان من الموارد الاقتصادية ومن الفرص المتكافئة في التعليم والصحة والنقل وإتباع نظام المحسوبية والرشوة وذلك حسب الانتماء السياسي والمذهبي الموالي.

4- عدم احترام الطرف الآخر بأصله الديني القومي وذلك من خلال منعهم من ممارسة طقوسهم الدينية والاجتماعية وأسلوب العيش وفق ما تحتمه عاداتهم وتقاليدهم التي تحكم عليها بعض الفئات إنها منافية ومتعارضة مع أركان الشريعة والتقاليد.

5- استمرار المعاناة بسبب سياسات التهجير القسري وعدم إنصافهم بعودتهم إلى مواطن سكنهم ممن ينوون ذلك وعدم تعويض من يستحقون ذلك أما بالنسبة للأكراد فهي مشكلة قومية وهي السبب الذي يجعل الحركة القومية العلمانية الكردية عاجزة عن حل مسألتها القومية في العراق بما يستجيب لحقائق الهوية العراقية وهي حالة مركبة من تداخل أسباب عديدة منها:

1- عدم تكامل القومية الكردية الذي يجعلها فريسة للأوهام السياسية.

2- موقف الأكراد من الإحتلال، الذي لا ينظر إليه مؤشراً للمصلحة الوطنية العراقية وهو خلل يعكس ضعف الهوية الوطنية العراقية.

3- القمع والإرهاب المتعدد المستويات الذي تعرضت له من جانب مختلف سلطات الاستبداد في العراق.

في هذه الحالة المركبة تكمن مقدمات النوازع العرقية في الفكرة القومية الكردية التي لا مخرج لها غير العنصرية في حالة عدم الخروج منها إلى فضاء الرؤية الثقافية أي السعي للإندماج الثقافي والسياسي في الهوية العراقية أما عن قضية الأرض في العراق فلا يوجد أساس حقوقي وقومي فيها، فإنه لا يؤدي إلى أي حل واقعي وعقلاني للقضية الكردية بوصفها قضية قومية ثقافية سياسية، خاصة بعد أن نص الدستور على تقسيم العراق إلى إقليم عربي وإقليم كردستاني، متجاهلين وجود التركمان والآشوريين في إقليم كردستان، وقضية الأرض في العراق قضية حضارية قبل كونها قضية قومية أو سياسية، أما إثارتها بالطريقة الكردية المطلقة فأنه تعبير عن نفسيه إنعزالية مميزة للأقوام التي تشكل قوة مندمجة وفعالة في كينونة الثقافة.

فرص وتحديات بناء هوية وطنية فى العراق:

مثلت عملية التحول من النظام الشمولي إلى مشروع إقامة نظام جديد

ومغاير نقلة شهدها المجتمع العراقي بعد 9/4/ 2003 ألقت بظلالها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولعل من بين تلك التحولات ذلك الذي تبلور على صعيد الهوية الوطنية وإعادة تشكيلها من خلال صياغة جديدة لمفهوم المواطنة الذي يفترض ان تكون القاعدة الراسخة التي يتأسس عليها المشروع الوطني الجديد الرامي إلى إقامة أو إعادة تأسيس الدولة العراقية الجديدة دولة المؤسسات وحكم القانون، ولكن نلاحظ إن عملية التحول المتهالكة والقاسية تلك وان كانت في مجملها مدعاة إلى التفاؤل والأمل في بناء دولة تحترم مواطنيها ويضطلع نظامها السياسي بالواجبات أو المهمات التي يتعين عليه انجازها، إلا أنها واجهت ولازالت عقبات كأداء شوهت ذلك الهدف، وقد لا نجانب الواقع إذا ما وضعنا مفهوم الهوية ودلالاته في مقدمة تلك العقبات،لأن المفهوم قد تم تشويهه أساساً على مدى سنوات ومراحل بناء الدولة العراقية منذ بدايات القرن الماضي صعوداً.

وتعود مشكلة الهوية في العراق إلى تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة، وعلى الرغم من التداخل والتفاعل والتعايش بين هذه المكونات الاجتماعية فقد بقيت الحدود الجغرافية لا تتطابق مع حدود المشاعر القومية والدينية والطائفية لتعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل

واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها، وذلك للنزعة الأبوية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية العشائرية التي لا تزال تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية مازالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك، بالرغم من التغيرات البنيوية والتحديات المصيرية التي تجابهها وما يرافق ذلك من توتر وصراع أخذا يؤثران بقوة الواقع على منظومة القيم والعادات والتقاليد وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، ويولدان آليات دفاع ذاتي بعدم الاعتراف بها أو إزاحتها، وهي متغيرات باتت تفرض نفسها بشكل أو بآخر على خطاب الهوية.

الهوية الوطنية مقابل الهوية الفرعية

اتجهت التطورات السياسية في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، باتجاه إيجاد كيان سياسي على أساس قومي – دولة قومية، فكان إيذانا بقيام دولتين كبيرتين أقيم تكوينها البنيوي على تلك الأسس القومية فكانت إيطاليا وألمانيا، وبذلك الفعل أزيح وأبعد عماد البناء السياسي للدولة ومقومها الأول آنذاك الدين والمذهب فكان أن تحررت المؤسسات الإدارية والدستورية من قيود الكنيسة والرهبان، وانعكست تدريجياً على الدول الأوروبية الأخرى لا سيما أنها تعيش حقبة زمنية مليئة بالمتغيرات السياسية والإبتكارات العلمية التي بدورها أثرت

بشكل أو بآخر على مجريات الحياة العلمية والعملية وما صاحبها من تطور حضاري ومدني.

وما تقدم إنما يوضح كيفية انحسار الهوية الفرعية المتمثلة فى الدين والمذهب والطائفة وبروز اتساع وشمول هوية الأفراد وتخطيها حواجز الطائفة أو المذهب لتستقر في هوية العموم التي تستوعب وتذيب معظم الهويات، الهوية الوطنية فكانت الهوية الجامعة لجميع الهويات الفرعية، فبنت الدولة قوائمها وركائزها على الأساس الوطني الذي ضم جميع الأديان والمذاهب والطوائف والقبائل، فأصبح الشتات المتفرق جمعاً متماسكاً بفعل الهوية الوطنية، فازدهرت الدول وتقدمت الشعوب في جميع المجالات فكان لها السبق الحضاري الحديث.

الهوية والثقافات الفرعية

اذا كانت هناك هوية وطنية عراقية رئيسية واحدة عامة وشاملة لكل العراقيين تجمع تحت ظلالها جميع الأديان والطوائف والأقليات فهذا لا يمنع من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية تندمج وتتعايش معاً في أمة / دولة انطلاقا من الآية الكريمة: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) وهذا ما حدث في العراق، فبالرغم من تغير الأنظمة السياسية التي جاءتإ لى السلطة، فقد

تطورت روابط من المشاعر الوطنية المشتركة بين طبقات وفئات المجتمع العراقي رغم مما انتابها من ضعف ووهن وعجز عن الاستمرار في النمو وبناء دولة القانون والمجتمع المدني وعموماً يمكننا القول أن العراقيين حافظوا نسبياً على ثوابتهم الوطنية والقومية وبخاصة ما ارتبط بقيم المسئولية المشتركة وروح التضامن والتكافل الاجتماعي، إلاّ في العقود الأخيرة التي شهدت انتكاسة حضارية عميقة الأثر والتأثير أرجعت العراق الى ما قبل تأسيس الدولة العراقية.

أسباب ضعف الهوية الوطنية

ضعف الهوية الوطنية وبروز وقوة الهويات الفرعية له أسباب منها داخلية وأخرى خارجية والأخيرة التي تتمثل فى العامل الخارجي هو وجود دولة أجنبية تسعى إلى مد نفوذها من أجل الهيمنة أو تسعى عن طريق القوة العسكرية لاحتلال ذلك البلد فتسعى إلى تغذية الهويات الفرعية وتنميتها وتقويتها والنتيجة إضعاف الهوية الوطنية والسبب هنا معلوم هو تسهيل عملية السيطرة واختصار الجهد والمال والوقت فضلاً عن تقليل الخسائر البشرية لديهم بينما تسعى إلى زيادتها في الجانب الآخر، اي في البلد المحتل والمهيمن عليه، لإضعافه وزيادة الفرقة بين

أبنائه ودفعهم إلى الإقتتال فيما بينهم، أي اشعال فتيل الحرب الأهلية [1]

اما الأسباب الداخلية لضعف أو إضعاف الهوية الوطنية:

1- حالة عدم الإستقرار السياسي في البلد وضعف الأداء السياسي فيه.

2- تدهور الحالة الإقتصادية للبلد.

3- عدم المساواة بين أبناء المجتمع .

4- عدم تحقيق العدالة بين أبناء المجتمع.

5- التمييز بين طائفة أو مذهب أو حزب دون الآخر.

6- ضعف في الجانب الديمقراطي والتضييق على الحريات.

7- ضعف الجانب الأمني وعدم وجود حكومة قوية تستطيع حماية أبناء المجتمع في الأقطار الداخلية والخارجية.

8-عدم وجود دستور أو الإهمال والإخلال في تطبيق مواده.

9- ضعف الوعي الثقافي للمجتمع، وعدم تمتعه بحصانة فكرية أو ثقافية تمنعه من الإنزلاق في اتون الفتن أو الإستجابة لدفع القوى الخارجية فى اتجاه تهديد السلم الأهلي.

إن وجود تلكم العوامل أو الأسباب يدفع بالفرد إلى التطرف واللجوء إلى فئته او طائفته أو مذهبه للإطمئنان على حياته ومستقبله وشعوره بالأمان ومن خلالها يسعى إلى تحقيق العدالة المفقودة – بالنسبة إليه

(1) صموئيل ب. هنتنجتون، من نحن؟، ص118.

obeikandl.com

وحسب تصوره – وبالتالي يؤدي إلى قوة الهوية الفرعية مقابل ضعف في الهوية الوطنية من خلال تراجع روح الإنتماء والإنتساب والعكس هو الصحيح، أي انه في حال تحقيق العدالة واستقرار الحالة السياسية والإقتصادية في البلد وانتهاج أسلوب ديمقراطي في الحكم وسعة في مساحة الحريات وفرض الأمن وتحقيق المساواة بين الجميع والشعور بالمصير المشترك [2] فان الهويات الفرعية تتضائل وتنكمش وربما تختفي لاسيما إذا توفر الوعي الثقافي للمجتمع، وبالمقابل قوة وسيادة الهوية الوطنية التي احتوت جميع الهويات الفرعية، وخير مثال لذلك في بلد أوروبي هو – النمسا – أكثر من عشرة قوميات وأديان مختلفة، إلا أنه لتوفر العوامل التي ذكرناها أعلاه، خاصة الوعي الثقافي للشعب النمساوي، أدى إلى انصهار تلك القوميات والشعوب المختلفة في بوتقة الوحدة الوطنية النمساوية [3].

هل يوجد تعارض بين الهوية الإسلامية والانتماء الوطني؟

يظهر مصطلحان يتعمد البعض الخلط بينهما،الأول مصطلح الوطنية، والثاني حب الوطن،والفرق بينهما وبين مدلولهما كبير، فمسألة حب الوطن مسألة قديمة قدم الإنسان، حيث تعود الإنسان على حب مسكنه،

(2) ادوارد بانفيلز، المصدر السابق، ص64.

(3) محمد سعيد اللخام، دول وأقاليم العالم – قارة اوروبا، المجلد العاشر، ج3، ص 413-416.

ومربع طفولته، ومرتع صباه وشبابه، وهو معنى جميل، وخلق راق، لا تعارض بينه وبين مفهوم الهوية الإسلامية، بل المسلمون الصادقون من أشد الناس حباً لأوطانهم، ومن أكثرهم حرصاً على جلب الخير، ودفع الضر عنها أما المشكلة والخلط فيقع في مفهوم الوطنية وهو مفهوم حديث ظهر بعد سقوط الخلافة، وتفتت العالم الإسلامي وانشطاره إلى دويلات صغيرة، وقد يعمل على إثارة النزاعات والعصبيات بين أفراد الأمة الواحدة، بعيداً عن رابط الدين والعقيدة، ويعني الانتماء إلى الأرض والناس،والعادات والتّقاليد، والفخر بالتّاريخ، والتفاني في خدمة الوطن، بعيداً عن الدين، وبذلك تفتت الهوية الإسلامية العامة إلى هويات خاصة، فظهرت هوية مصرية،وجزائرية، وثالثة عراقية، وصارت العصبيات هي المحرك الأساسي لهذه الهويات،وربما نشبت بينهم الحروب لأتفه الأسباب لذلك نقول: إن أحب الأوطان لنا هي مكة المكرمة، ثم المدينة المنورة، ثم بيت المقدس، وماعدا ذلك من بلاد الإسلام فلا نفاضل بينها عصبية، مع احتفاظنا بالحب الفطري والجبلي لأماكننا وبلادنا التي تربينا فيها، ورتعنا وشربنا من مائها.

الهوية الوطنية بين الفرد والجماعة

مفهوم الهوية مثل معظم مفاهيم العلوم الانسانية، هلامي وواسع يحتمل الكثير من المعاني والتفسيرات، وكثيراً ما يتم خلطه مع الثقافة،

التي هي فى الحقيقة تشكل جزءاً من مفهوم الهوية وليس كله وأفضل توضيح لهذا المفهوم هو مثال الهوية الفردية المعبر عنها من خلال بطاقة الهوية الرسمية التي تحمل عموماً المعلومات التالية: إسم الشخص، إسم عائلته أو لقبه، مكان وتاريخ ولادته، جنسه، حالته الزوجية، بالاضافة إلى معلومات عديدة مختلفة مثل المهنة والحصيلة الدراسية والدين واللغة الأم والعلامات الفارقة والطول والوزن، وغيرها من المعلومات حسب النظام المتداول ولو تمعنا في هذه المعلومات لوجدناها تتضمن شرطين: الوحدة الذاتية المكانية وكذلك الدوام الزماني.

فشل المشروع الوطني في العراق

إن تجربة ثمانية عقود من الزمن (1921-2003) مضافاً إليها عقد آخر منذ الاحتلال، أثبتت الفشل التام للمشروع الوطني في العراق وكشفت أنه لم يكن أكثر من أسطورة، مَن صدقها لم يعد منها بغير الخسران والخذلان ومن دلائل فشل المشروع الوطني عجزه التام عن الجواب على سؤال هو أهم الأسئلة ذلكم هو: كيف يمكن تحكيم شريعة الإسلام في بلد مختلط فيه نسبة من الشيعة تتجاوز الثلث؟.

فنحن – والحالة هذه - بين خيارات ثلاثة كلها عاجزة عن الجواب: فإما أن نخضع لشريعة الشيعة، وهذا لا يحقق المطلوب الشرعي من

الأصل، وهو مرفوض من السنة واقعاً وإما تحكيم شريعة السنة، وهذا مرفوض من قبل الشيعة وإما أن نلجأ إلى الخيار العلماني، وهذا ـ إضافة إلى أنه مرفوض شرعاً ـ قد جرب فزاد الطين بلة، والمرض علة، فكانت العلمانية: ديمقراطية أم استبدادية في بلد مختلط (سني – شيعي) مثل العراق من أسوأ خيارات الحل!لقد كانت نتائج الشراكة الوطنية كارثية بالنسبة للوطنيين السنة العرب: إذ تشيعت نسبة كبيرة من العاصمة بغداد، وغلب التشيع على البصرة، إضافة إلى مناطق أخرى غزيت بالتشيع مثل قضاء تلعفر في الموصل وهذا مؤشر على ضعف المناعة السنية تجاه الشيعة وهذا قبل الاحتلال أما بعد احتلال العراق وسيطرة الشيعة على مقاليد البلد فقد ازدادت عملية التشييع ضراوة ناهيك عن القتل والتهجير والاعتقال وهتك الأعراض وقطع الأرزاق وفقدان الأمان وخراب الديار وضياع المستقبل ولم يسلم من هذا الشر سوى كردستان، التي احتمت بهويتها القومية الخاصة وتدرعت بإقليمها الخاص.

<u>الهوية الوطنية مقابل الهوية الفرعية</u>

اتجهت التطورات السياسية في أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، باتجاه إيجاد كيان سياسي على أساس قومي – دولة قومية، فكان إيذانا بقيام دولتين كبيرتين أقيم تكوينها البنيوي على تلك الأسس القومية فكانت ايطاليا وألمانيا، وبذلك الفعل أزيح وابعد عماد

البناء السياسي للدولة ومقومها الأول آنذاك – الدين والمذهب– فكان أن تحررت المؤسسات الإدارية والدستورية من قيود الكنيسة والرهبان، انعكست تدريجياً على الدول الأوربية الأخرى ولا سيما أنها تعيش حقبة زمنية مليئة بالمتغيرات السياسية والإبتكارات العلمية التي بدورها أثرت بشكل أو بآخر على مجريات الحياة العلمية والعملية وما صاحبها من تطور حضاري ومدني

إن ما تقدم يوضح كيفية انحسار الهوية الفرعية المتمثلة بالدين والمذهب والطائفة وبروز اتساع وشمول هوية الأفراد وتخطيها حواجز الطائفة أو المذهب لتستقر في هوية العموم التي تستوعب وتذيب معظم الهويات، الهوية الوطنية فكانت الهوية الجامعة لجميع الهويات الفرعية، فبنت الدولة قوائمها وركائزها على الأساس الوطني الذي ضم جميع الأديان والمذاهب والطوائف والقبائل، فأصبح الشتات المتفرق جمعاً متماسكاً بفعل الهوية الوطنية، فازدهرت الدول وتقدمت الشعوب في جميع المجالات فكان لها السبف الحضاري الحديث

أما في الوطن العربي، والذي لم يكن فيه في القرن التاسع عشر أي كيان سياسي – دولة- تحاكي تطور المدنية وتقدمها آنذاك بل كان الجمع مشتت ومقتصر على أساس الطائفة والمذهب والقبيلة، والأخيرة لها سطوة على أي تحرك أو فعل، ولا يسمح بتخطي مفاهيمها وقوانينها،

هذا فضلاً عن وجود العديد من الأديان في الوطن العربي الإسلام، المسيحية واليهودية والصابئة واليزيدية وغيرها كما وجدت العديد من القوميات الى جانب العربية مثل الكردية والبربرية والتركية والكلدانية والآشورية وغيرها وان هذه الأديان مقسمة إلى العديد من المذاهب والطوائف كما ان هذه القوميات أيضاً مكونة قبائل وبطون، ، وعليه فإن الفرد في الوطن العربي مشتت الولائات بين الدين والقومية والمذهب والطائفة والقبيلة، وتلك جميعها هويات فرعية أسهمت ومن حيث لا نريد بتأخر الشعب العربي في جميع المجالات.

ومع بدايات القرن العشرين وبدأ وصول شضايا التحضر والمدنية إليه، هذا فضلاً عن أطباق الاستعمار الغربي على العديد من المناطق العربية وبدأت، بعد ثلاثة عقود أو يزيد، عملية تغيير فكري بسيط بإتجاه التفريط بالهويات الفرعية والتحرر من قيودها والإنضواء تحت خيمة الهوية الأعم الهوية الوطنية .

أثر الفوضى الطائفية على العراق

أدى الفراغ الأمني والقانوني بعد سقوط النظام العراقي السابق إلى سيادة حالة من الفوضى وأعمال السلب والنهب لتتبعها أعمال التخريب والطائفية ومن ثم بروز الطروحات الطائفية لتُستغل من قبل منظمات ظهرت بشكل واضح بعد عام 2003م مدعومة من قبل أجهزة الدولة

الجديدة ذاتِها ودول ومخابرات إقليمية ودولية وعلى رأسها إيران أخذت ظاهرة الطائفية والعنصرية شكل التشدد والتطرف، وهو ما وسع أعمال العنف والتهجير والقتل على الهوية لتنفجر بشكل لم يسبق له مثيل بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، وعلى الرغم من التحرك السريع للمرجعيات الدينية السنية التي أجهضت حرباً طائفية وشيكة الوقوع،فإن التطرف والتهجير والقتل الطائفي استمر بين تصاعد وهبوط بشكل لا يمكن تجاهله؛ إذ يشكل هذا التطرف خطراً كبيراً على المجتمع العراقي من هذا المنطلق يكمن القول بأن مشاكل القومية التركمانية والآشوريه في العراق هي مشاكل ثقافية وسياسية، أما المشكلة الكردية فهي مشكله قوميه لكن هذا لايعنى بالضروره أن الآشوريون والتركمان لايمثلان تهديداً للهويه الوطنية، الأمر الذي يدفعنا إلي التساؤل كيف يمكن معالجة هذه القضية للحفاظ على الهوية الوطنية ؟؟.

وللإجابه عن هذا التساؤل لابد من تحديد الأعراض التي تعانى منها تلك القوميات التركمانية والآشورية :-

1- ضعف الدولة العراقية في تحقيق الأمن اللازم لتحقيق الإستقرار ومحاسبه المقصرين ومما يترتب على ذلك من حالة فوضى وتأثيرات إجتماعيه ونفسيه.

2- تهميش دور القوميات من الحياة السياسية، وهذا كان واضحاً عندما تم تطبيق نظام المحاصصة الطائفية والاعتماد على الأحزاب الكبرى، مما يترتب على ذلك الخوف من عودة وترسيخ سياسة الحزب القائد.

3- حالة الحرمان من الموارد الاقتصادية ومن الفرص المتكافئة في التعليم والصحة والنقل وإتباع نظام المحسوبية والرشوة وذلك حسب الانتماء السياسي والمذهبي الموالي.

4- عدم احترام الطرف الآخر بأصله الديني القومي وذلك من خلال منعهم من ممارسة طقوسهم الدينية والاجتماعية وأسلوب العيش وفق ما تحتمه عاداتهم وتقاليدهم والتي تحكم عليها بعض الفئات إنها منافية ومتعارضة مع أركان الشريعة والتقاليد.

5- استمرار المعاناة بسبب سياسات التهجير القسري وعدم إنصافهم بعودتهم إلى مواطن سكنهم ممن ينوون ذلك وعدم تعويض من يستحقون ذلك

أما بالنسبة للأكراد فهي مشكلة قومية وهي السبب الذي يجعل الحركة القومية العلمانية الكردية عاجزة عن حل مسألتها القومية في العراق بما يستجيب لحقائق الهوية العراقية وهي حالة مركبة من تداخل أسباب عديدة :

1- عدم تكامل القومية الكردية الذي يجعلها فريسة للأوهام السياسية.

2- موقف الأكراد من الإحتلال، الذي لا ينظر إليه مؤشراً للمصلحة الوطنية العراقية وهو خلل يعكس ضعف الهوية الوطنية العراقية.

3- القمع والإرهاب المتعدد المستويات الذي تعرضت له من جانب مختلف السلطات الاستبدادية في العراق.

نظام المحاصصة الطائفية والعرقية:

تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي وَفق سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية؛ حيث تحول المجتمع العراقي إلى جماعات وتكتلات تتراوح بين التعصب والتطرف السياسي والمذهبي هذه العملية أجهزت على العمل السياسي الحقيقي وخلقت ظروفاً جديدة في تعطيل بناء المؤسسات السياسية في حين استمرت الحكومات المتعاقبة على الأسس نفسها وتحت مسميات متعددة (الائتلاف الوطني، الوحدة الوطنية، التحالف الوطني) وهي في حقيقتها نوع من المحاصصة الطائفية، وقد تجسد ذلك في تشكيل الجيش بنص الدستور وتشكيل المجلس الاتحادي للنفط والغاز بنص قانون النفط والغاز المعَد للمصادقة من قبل البرلمان العراقي فضلاً عن مجلس النواب الذي يتصرف أعضاؤه على أساس الولاء الطائفي

والعرقي الضيق فأدى هذا الوضع إلى التخندق الطائفي والعرقي وانحسار الولاء للوطن وولادة مشوهة للتطرف بكل أشكاله.

إن الصراعات الطائفية ذات الدوافع السياسية والمصلحية برزت بوضوح بعد الغزو والاحتلال الذي ساعد على تعميقها مكونة إطاراً بالغ الأهمية للتضامن التقليدي الذي يتناقض مع أشكال التضامن الديمقراطية الحديثة وقد أصبح من الثابت والأكيد اليوم وعند معظم العراقيين أن المحاصصة الطائفية أزمة لازمة لأزمة النظام السياسي وانعكاس لها أفرزت تداعيات متتالية وأثّرت على جميع نواحي الحياة بعد ان أخذت تترسخ شيئاً فشيئاً بحيث أصبحت ثقافة سياسية واجتماعية عامة طبعت الشخصية العراقية بسمات طائفية جديدة وأدت إلى انقسام المجتمع والهوية وضعف إرادة المجتمع على مواجهتها والتصدي لها.

والحقيقة كان من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال إقامة نظام سياسي جديد على أسس طائفية، انطلاقا من حكم مسبق هو، ان المجتمع العراقي مجتمع متعدد ومتنوع في تكويناته الاجتماعية ويجب ان يُحكم بمشاركة جميع مكوناته الاجتماعية على أساس المحاصصة الطائفية وهكذا شجعت قوات الاحتلال على اختيار عدد من السياسيين لتشكيل أول حكومة عراقية غير منتخبة (مجلس الحكم) على أساس

عرقي وديني وطائفي كرّس الولاء لقوميات وأديان وطوائف وأحزاب على حساب الولاء والانتماء للهوية الوطنية.

وتعني المحاصصة تقاسم السلطة بين الكتل السياسية وترتبط في السياق العراقي بشكل خاص بالتركيبة العرقية والقبلية والطائفية وبحكومة تقاسم السلطة التي أسستها إدارة الاحتلال الأمريكي بقيادة بول بريمر الذي أسس مجلس الحكم عام 2004على أساس مفهوم رئيسي هو أن مؤسسات صنع القرار الوطني يجب أن تعكس نسبة التوازن الديمغرافي الطائفي العرقي فقد ذكر في مذكراته كيف أنه استبعد تجمعاً من ستة عراقيين كونهم غير ممثلين للعرب السنّة بشكل خاص وكيف أنه في سياق آخر رفض مشاركة ممثل ثانٍ عن المسيحيين في مجلس الحكم بسبب أن التمثيل المسيحي في المجلس سيكون غير متكافئ في حال وجود عنصرين من الطائفة المسيحية بدلاً من واحد، كما أضاف أن معظم المؤسسات في عراق ما بعد 2003 ستكون ذات أغلبية شيعية مسبقاً

لقد قاد نظام المحاصصة الطائفية البلاد إلى متاهات خطيرة واحتمالات لا يمكن تقدير نتائجها، خاصة بعد أن أخذ يتعقد ويترسخ في البنية السياسية المرتبطة بنمط من التفكير اللاديمقراطي الذي ينطلق من أفق ضيق وعقلية مغلقة ولا يعرف التسامح لأنه يقوم على تقاسم الثروة

والسلطة والنفوذ وتعطيل العملية السياسية وتحويلها إلى لعبة انتقائية مصلحية وليس مشاركة سياسية حقيقية كتعبير عن عقد اجتماعي طوعي بين المواطنين .

والحال ان نظام المحاصصة الطائفية يعرقل اليوم أية جهود عقلانية لتنمية بشرية شاملة ومستدامة بإسناده جميع مفاصل الدولة الى عناصر حزبية وطائفية وعرقية مستثنيا جميع الكفاءات والمواهب والقابليات التكنوقراطية،وهو ما ساعد على انتشار الفساد والمحسوبية كما أن نظام المحاصصة الطائفية أخضع جميع أجهزة الأمن والدفاع للمحاصصة مما سهّل عمل اختراقات أمنية أضرت ضرراً بالغاً بمصالح البلد وأمنه واستقراره.

ومن السخرية الحديث عن تحويل العراق إلى بلد ديمقراطي مع تبني نظام المحاصصة الطائفية من قبل أغلب أطراف المعارضة وتمسكها بهذا الخيار من أجل تقاسم الأدوار والثروة والنفوذ باعتبارها استحقاقات طائفية وهذا كافٍ لولادة نموذج مسخ لا يمت إلى جوهر الديمقراطية وروحها ولا لمبادئها وأهدافها، كما أن ممثلي الكتل السياسية المشاركة في الحكم لا تمتلك رؤية واحدة نحو قضايا الدولة والمجتمع لاختلاف آرائها ومصالحها وتضاربها وبسبب فقرها لقيادات سياسية وطنية

كفوءة تضطر إلى تنصيب أفراد لا يمثلون إلا أنفسهم لأنهم يدينون بالولاء إلى كتلتهم أو طائفتهم بدل الولاء للوطن وهويته الموحدة.

ومن الضروري القول أن قوات الاحتلال ساعدت على ترسيخ المحاصصة الطائفية التي اعتمدها بريمر من أجل تثبيت تطلعاته الخاصة في عراق مفكك الأوصال وهو ما أدى إلى تزايد التكتل الطائفي وتوزيع الأدوار والمناصب على هذا الأساس، حيث أخذت كل كتلة أو حزب أو عشيرة أو طائفة تنهش جزءاً من جسده الجريح الذي تعرض لسياط الجلادين الكبار والصغار على مدى العقود الماضية مخترقة جميع القيم والأعراف والمقدسات من أجل اهتبال هذه الفرصة الذهبية لإشباع أطماعها وأنانيتها وجشعها وهي ما زالت في عنفوان قوتها وأول خطواتها في الطريق فالحرية والديمقراطية التي لم تمارس وتُختبر في الواقع الاجتماعي بشكل صحيح، تطلق العنان للمكبوت والمحرّم والممنوع وتغلفه بشعارات قومية ودينية وطائفية برّاقة وتشجِّع على انفجار الصراعات الاجتماعية والسياسية والعصبيات القومية والقبلية والطائفية الخلل إذن في طبيعة النظام السائد الذي يتناقض مع أسس الديمقراطية الحقيقية والذي لا يمكن حله إلا بتفكيك نظام المحاصصة الطائفية وخلق نظام سياسي وطني وديمقراطي تعددي بديلاً له والدولة

التي لا تستطيع حماية مواطنيها وتوحيدهم في هوية وطنية واحدة تفقد هيبتها وشروط أمنها واستقرارها.

إن الظهور المتزايد لظاهرة الثقافات الفرعية وصراعاتها خلال العقود الأخيرة وتبلور مواقف وافكار سياسية ترتبط بالهوية والعقيدة والطائفة، ظاهرة ليست جديدة، لكن بروزها بهذا الشكل القوي على مسرح الأحداث السياسية في العراق إنما يعبر عن فشل الدولة ومؤسساتها والمكونات الاجتماعية نفسها في حل مسألة الهوية الوطنية بالشكل الذي يخدم الوحدة الوطنية وكذلك فشل النخب السياسية في بلورة وعي اجتماعي وطني وتطور تنظيمات مؤسسية تسهم في انتاج عقد اجتماعي يقوم على تحريم فكرة التجزئة والمحاصصة الطائفية.

obeikandl.com